نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين.

الأستاذة: يسمينة عبد السلام
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكرة– الجزائر

أولا: تعريف التداولية:

أ– التعريف اللغوي:

1– في المعاجم العربية: ورد في **لسان العرب لابن منظور** في الجذر اللغوي(د، و، ل): " والدولة بالفتح في الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال كانت لنا عليهم الدولة، والجمع الدول، والدولة بالضم في المال، يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا، وقال أبو عبيد: الدولة بالضم اسم للشيء الذي يتداول به بعينه.

والدولة: الفعل والانتقال من حال إلى حال، وفي الحديث الدعاء، حدثني بحديث سمعته عن رسول الله(ص) لم يتداوله بينك وبينه الرجال، أي لم يتناقله الرجال، وترويه واحدا عن واحد. إنما ترويه أنت عن رسول الله(ص).

والدولة الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء. وتداولنا الأمر: أخذناه بالدول، ودالت الأيام أي دارت، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة.

ودواليك أي تداولا بعد تداول، قال عبد بني الحسحاس:

إذا شق برد بالبرد شق مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس.[1]

2– في المعاجم الغربية:

أ– ورد في **معجم اللسانيات وعلوم اللغة:** أن التداولية هي جانب من جوانب اللغة يهتم بملامح استعمالها(نفسية المتكلمين، رد فعل المستمعين، الطابع الاجتماعي للخطاب، موضوع الخطاب) بمقابل الجانب التركيبي(الميزات الشكلية للأبنية اللغوية) والدلالي (العلاقة بين الوحدات اللسانية والعالم)[2]

ب– ورد في **موسوعة كمبريدج** تعريف لمصطلح التداولية الذي يقابل في اللغة الإنجليزية "Pragmatics "

" Pragmatics is the study of an ability of language users to pair sentences with they would be appropriate"(3)

أي أن التداولية هي دراسة العوامل التي تؤثر في اختيار الشخص للغة، ثم ينتقل تأثير هذا الاختيار في الآخرين عن طريق التواصل والتفاعل حسب المرسل وحسب رغبة المتلقي.

ج- وفي اللغة الفرنسية نقف عند تعريف آخر:

" Pragmatique: domaine qui étudie l'usage que peuvent faire de la langue, des interlocuteurs en situation communication".(4)

ب- أما **فلاسفة أكسفورد:** فيعتبرون أن التداولية هي دراسة أفعال الكلام، وهو المفهوم الشائع والموجود(أو المعمول به) في معظم المراجع التي صدرت في الآونة الأخيرة(5)

ب- التعريف الاصطلاحي:

قبل أن نورد أهم التعريفات التي أوردها الباحثون للتداولية، نشير إلى أن بعض الباحثين المعاصرين من يحصر المفهوم الاصطلاحي في المفهوم اللغوي، ويجعله منهجا ولا يتعداه إلى ما هو متعارف عليه في الدرس اللساني، ومن هؤلاء الباحثين **طه عبد الرحمان**(6) الذي يقول:" تداول الناس كذا بينهم، يفيد معنى تناقله الناس وأداروه فيما بينهم، ومن المعروف أيضا أن مفهوم النقل والدوران مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة، فيقال: نقل الكلام عن قائله بمعنى رواه عنه، ويقال: دار على الألسن بمعنى جرى عليها.

فالنقل والدوران يدلان في استخدامهما اللغوي على معنى التواصل. وفي استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين. فيكون التداول جامعا بين اثنين هما التواصل والتفاعل، فمقتضى التداول يكون القول موصولا بالفعل.(7)

- إن التداولية ليست علما محضا بالمعنى التقليدي، يكتفي بالوصف والتفسير، وإنما هي علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال.(8) فهي دراسة الأسس التي نستطيع بها التعرف لم تكون مجموعة من الجمل شاذة تداوليا، أو تعد في الكلام المحال، كأن يقال مثلا: أرسطو يوناني لكنني لا أعتقد ذلك، أو يقال: آمرك أن تخالف أمري. أو يقال: الشمس لو سمحت تدور حول الأرض. فهي بذلك دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية.(9) وفي هذا السياق ترى **فرانسواز ريكاناتي وماري ديلر** أن التداولية هي المبحث الذي يدرس استخدام اللغة داخل الخطابات والسمات المميزة التي تؤسس وجهته الخطابية في صلب اللغة.(10)

– ومن جهته **إيلوار** يقدم مفهوما أوسع للتداولية فهي إطار معرفي يجمع مجموعة من المقاربات تشترك عند معالجتها للقضايا اللغوية في الاهتمام بثلاثة معطيات لها دور فعال في توجيه التبادل الكلامي وهي:

1– المتكلمون(المخاطب والمخاطب)

2– السياق(الحال أو المقام)

3– الاستعمالات العادية للكلام أي الاستعمال العفوي للكلام.[11]

حيث يضم الجانب التداولي دور المتلقي والمقام وغاية النص ونوع المعلومات المطروقة، وسمات التفاعل وكيفية التواصل والغرض منه[12] ويترتب عن ذلك أن العبارات اللغوية يجب أن لا تعدو كذوات منعزلة بل كأدوات يستعملها المتكلم داخل سياق تحدده العبارات اللسانية.[13]

ومما سبق يمكن القول بأن التداولية لا تهتم بدراسة البنية اللغوية بعيدا عن الاستعمال، ولا بدراسة الاستعمال اللغوي بغض النظر عن البنى اللغوية، ولا مدى تعالق هذه الأخيرة بمجال استعمالها، بل إن مفهومها يضم كلا من البنية اللغوية وقواعد التخاطب والاستدلالات التداولية والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال، إنها تهتم بالمتكلم والمستمع واللفظ وسياق اللفظ وظروف وملابسات الخطاب، إنها ببساطة تهتم بتحليل وتفسير ما يمكن أن يسمى محيطا لغويا.

ثانيا: إشكالية المصطلح:

باعتبار أن التداولية فرع من علم اللغة فقد كان لتعدد تعريفاتها من الباحثين أثر في ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية فقد ترجم إلى: **الذرائعية، المقصدية، المقامية، التداولية، التخاطبية، الوظائفية.**

ومصطلح **التداولية** أكثرها شيوعا وأقربها إلى طبيعة البحث فيها لما يتضمنه المصطلح تداول من دلالة على التفاعل والواقعية والممارسة والتعالق وكلها معاني يسعى هذا العلم(**التداولية**) لاستكشافها في نظام اللغة واستعمالها.[14]

ونشير في هذا الصدد إلى أن الباحث والفيلسوف المغربي **طه عبد الرحمان** يعود له الفضل في وضعه لهذا المصطلح كمقابل للمصطلح الأجنبي البراجماتية دالا به على البراكسيس.

غير أن بعض الباحثين من لا يتفق مع هذه الترجمة، ويرى فرقا بين" **البراجماتيك**" و" **البراجماتيزم**"" **Pragmatique**" و" **Pragmatisme**".

حيث إن الأول يعني المذهب التواصلي الجديد المتصل باللسانيات والتي تشمل دراسة أفعال اللغة، والتي امتدت واتسعت لتشمل نماذج الاستعمال والتلفظ وشروط الصحة والتحليل الحواري، بينما يعني الثاني الفلسفة النفعية الذرائعية وهي نظرية تهتم بالفائدة العملية لفكرة ما من حيث هي معيار لصدقها.[15]

لكن هذا الفرق لا ينفي العلاقة الفكرية والمعرفية بينهما. إذ إن التداولية تأخذ من المذهب الفلسفي أرضيته المفهومية. وهذا ما سنكتشفه عند حديثنا عن أعلام التداولية من أمثال: **أوستن، سيرل.**

ثالثا: التداخل المعرفي للتداولية مع العلوم الأخرى:(الفلسفة، تحليل الخطاب، اللسانيات)

يرى بعض الباحثين بأن التداولية ليست تداولية واحدة، وإنما هي تداوليات عديدة يوحدها العنصر الشكلي لممارسة سلطة المعرفة والاعتقاد مادام الأمر مرتبطا بالتواصل واستهداف المعنى، فهناك تداولية البلاغيين الجدد وتداولية المناطقة، وتداولية السيسكوسوسيولوجيين وتداولية اللسانيين.[16] فرغم أن اللسانيات هي أقرب حقل معرفي إلى التداولية، إلا أنها لا تنحصر في ذلك فقط بل تتعداه إلى الحقول المعرفية الأخرى التي تشترك وتتداخل معها في بعض الأسس المعرفية.[17]

أ- علاقة التداولية بالفلسفة: وبالتحديد الفلسفة التحليلية فقد انبثق من رحمها ظاهرة الأفعال الكلامية التي تعد لب الدرس التداولي[18]، وفي نفس المجال نجد فلسفة **بول غرايس** التي انبثق منها مفهوم نظرية المحادثة في أشهر مقال نشره عام 1975 ويسجل في هذا المقال تطورا في مفهوم الدلالة غير الطبيعية، ويصوغ مقاربته لإنتاج الجمل وتأويلها، وقد أدخل مفهومين مهمين هما: الاستلزام الخطابي ومبدأ التعاون. ففي الأول ميز بين الجملة والقول، وفي الثاني يفترض أن المتخاطبين المساهمين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون.[19]

ب- علاقة التداولية بالعلوم المعرفية: توافقت نشأة التداولية مع نشأة بعض العلوم المعرفية، وقد جرى التفكير في الذكاء الاصطناعي في سياق عقلية جديدة هي العقلية التي مكنت من ظهور العلوم المعرفية. ففي أمريكا على وجه الخصوص اتخذ علم النفس منذ

بداية القرن العشرين وجهة سلوكية تتخذ من السلوك الظاهر أساسا للدراسة، حيث يكتفي بملاحظته له– خاصة عند الحيوان– للوصول إلى التعميم في شأن المعطيات النفسية.

ثم ظهرت العلوم المعرفية ردا على التيار السلوكي، حيث تسهم التداولية في برنامج البحث الذي حددته العلوم المعرفية، والذي يمكن إجماله في الطريقة الآتية: توضيح أشغال العقل– الدماغ–، وبيان كيف أن العقل البشري خصوصا يكتسب معارف ويطورها ويستعملها اعتمادا من جملة ما يعتمد على الحالة الذهنية.[20]

ومن ذلك" **نظرية الملاءمة**" التي أرسى معالمها العالم البريطاني **ويلسن دريدر** والفرنسي **دان سبربر D Sperber ،D Wilson**

– فهي تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية، من حيث إنها تدمج بين مشروعين معرفيين الأول منها مستمد من علم النفس، والثاني من مجال فلسفة اللغة.[21]

ج– علاقة التداولية بعلم الاجتماع: تتمثل في مبدأ الإشاريات الذي يعد أحد مقوماتها، حيث يتحدد هذا المبدأ وفق الحالة التي وضعت التواصل المباشر بين المخاطبين، فالناس يتعاملون بعضهم بعضا وفق الحالة التي هم عليها، سواء أكان المقام رسميا أم أخويا، أم كان المخاطب ذا جاه أم سلطان أم عالم كبير أم عالم صغير.[22]

د– علاقة التداولية بتحليل الخطاب: تتداخل التداولية مع تحليل الخطاب من ناحية المقام، فالمؤلفات والأبحاث حاولت أن تجد في رحابها أجوبة لكثير من الأسئلة مثل: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا تقول بالضبط حين تتكلم؟ وماذا علينا أن نعلم حين يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ والهدف من كل هذا هو: كيف يمكننا أن نجعل الخطاب رسالة تواصلية ناجحة؟[23]

هـــ– علاقة التداولية باللسانيات: قد شاع عن التداولية بعض التصورات الخاطئة منها أنها سلة لمهملات اللسانيات، وأنها مكون من مكونات اللسانيات البنيوية، وأنها تعد نظرية للخطاب، إلا أنها ليست كذلك فهي لا تدرس الظواهر المهملة ولا المتروكة بالضرورة، ومن ثم هي تقوم بإزالة الغموض من عناصر التواصل اللغوي، وشرح طرق الاستدلال، ومعالجة الملفوظات، وهذه القضايا ليست من اهتمامات اللسانيات. إنما هي تشبه أن تكون مرحلة وسيطة بين المعارف اللغوية والمعارف الموسوعية، فهي تستمد من رافدين مهمين هما: الرافد المعرفي والرافد التواصلي.[24]

وليست **التداولية** مكونا من مكونات اللسانيات البنيوية[25] فإذا كانت اللسانيات البنيوية توصف بالبعد عن الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسد. إذن هي تكتفي بوصف الظاهرة فقط ولا تتعداها، فإن **التداولية** توجد آليات تحليل عديدة لتفسير الظاهرة، وتعيين المرجع، وهذا ما يجعل للتداولية بعض المميزات التي تميزها عن اللسانيات البنيوية، كالاتصال المباشر ومباشرة قضايا العالم الخارجي.[26] ولذلك نجد فكرة المقام قد تطورت لدى اللسانيين المحدثين، وبخاصة عند أصحاب مدرسة لندن. حيث يركز **جون فيرث** وتلامذته على دور المقام في تحديد المعنى، والاستعمال الفعلي للكلمة، وقد اهتم اللسانيون التداوليون بالمقام وسميت **التداولية** بالمقامية.[27]

و- علاقة التداولية بالمستويات اللغوية(النحو- الدلالة): لا تنطوي **التداولية** ضمن أي مستوى من المستويات اللغوية، إلا أنها تتداخل معها في بعض الجوانب.[28]

- فإذا كان النحو يهتم بدراسة الخصائص الشكلية والبناءات اللغوية، وكان علم الدلالة يعنى بدراسة العلاقات القائمة بين الماهيات اللغوية وبين العالم الخارجي. فإن التداولية لا تني تغوص في متاهات المعاني لأن المعنى يضطرنا في بعض الصيغ اللغوية إلى العودة لدراسة الطريقة التي قام من خلالها المتكلم ببناء الجملة، فحينما يتلفظ المتحدث بجملة فإنه يحيلنا شئنا أم أبينا إلى واقع أو إلى حالة الأشياء أو الموضوعات التي يتحدث عنها.

وقد لا يكون هذا الواقع ممثلا بالضرورة في الجملة وبالتالي يجب أن يراعي سياق اللفظ. والعناصر المركبة للجملة لكي يفهم ما يقوله المتحدث.[29]

وفي هذا السياق يقدم" **أوستين**" تمييزا واضحا بين التداولية والنحو والدلالة نحصرها في النقاط الآتية:

1- إن النحو يعنى بتوضيح الشروط المحددة والقواعد التي تتضمن صياغة الأقوال الجديدة، وتهتم الدلالة بالشروط التي تجعل الأقوال مفهومة وقابلة للتفسير. بينما التداولية هي العلم الذي يعنى بالشروط اللازمة لأن تكون الأقوال مقبولة وملائمة بالموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم.

2- إذا كانت الألسنية مع **دوسوسير** والبنيوية مع **رولان بارث وليفي ستراوس وميشال فوكو** والشكلانية الروسية مع **باختين وتودوروف وجاكبسون وبروب** تنظر إلى اللغة كبناء، وكعلاقات داخلية لا علاقة لها بالمتكلم، وتتناولها في بعدها التزامني لا التعاقبي التاريخي، فإن التداولية تعيد الاعتبار للمتكلم وللكلام، هذا الذي أقصي من قبل **دوسوسير**

من ساحة البحث لصالح النظام، والذي رفض الكلام الفردي المتحقق في الخارج بحجة أنه متغير من شخص إلى آخر. تضع التداولية المبادئ السوسيرية السابقة موضوع جدال وتساؤل، وتنفي ببساطة أسبقية الاستعمال الوصفي والتمثيلي للغة، وأسبقية النظام والبنية على الاستعمال، وأولوية اللغة على الكلام، والقدرة على الإنجاز.[30]

وبذلك فالتداولية تعيد الاعتبار لسياق الكلام، أي بعد اللغة الخارجي، أي أولوية الإنجاز على المفهوم، والتحقق على البناء.[31]

– أما الفرق بين الدلالة والتداولية: فإن علم الدلالة يشارك التداولية في دراسة المعنى، على خلاف العناية ببعض مستوياته، فإذا كانت الدلالة تهتم بالمعنى كعلاقة ثنائية بين الشكل ومعناه(س تعني ص) مثلا:" أشعر بأني جائع" نوعا ما تعني" أنا جائع". فإن التداولية يمكن النظر إليها على أنها علاقة ثلاثية بين المتكلم والمعنى واللفظ. مثل:(ع تعني ص بواسطة س)، وبمجرد وجود المتكلم في الصيغة فمن الصعب استبعاد المخاطب، لأن ما لفظه المتكلم يستمد معناه بفضل نيته في إحداث تأثير معين على المخاطب، كما يستدعي السياق والظروف(مكان وزمان اللفظ).[32]

رابعا: نشأة التداولية وتطورها:

إن مفهوم **التداولية** من أهم المفاهيم الحديثة التي شدت انتباه الباحثين والدارسين، استعمل المصطلح في مجال الدراسات القانونية في فرنسا خلال القرون الوسطى. وابتداء من القرن **السابع عشر(ق 17)** انتقل استعماله إلى الميدان العلمي فصارت تعني كل بحث أو اكتشاف من شأنه أن يفضي إلى تطبيقات عملية ذات فائدة.[33]

– أما عن نشأة هذه المقاربة(**التداولية)** التي تعتبر المرحلة الثالثة لتاريخ الدراسات اللغوية وأبحاث المعنى، والفرع الثالث من فروع السيميائية. وعن أصولها النظرية فإن الفلسفة التحليلية تعتبر المنهل الأول الذي انبثقت منه أولى بوادر التداولية، والمتمثلة في الأفعال الكلامية. وهذه الفلسفة تفرعت عنها فلسفات أخرى ساهمت في بلورة هذه المقاربة بصورة عامة.[34] إذ ارتبطت التداولية بحقل الفلسفة التحليلية، ثم انفصلت عنها لتكون ذات توجه لساني يعنى بدراسة اللغة لحظة الاستعمال.[35]

إذ تعود بدايات هذا التيار المعرفي إلى الخمسينات من القرن العشرين، وبالتحديد إلى سنة **1956.**

وإلى أولى مقالات **تشومسكي وميلر ونيوال وسيمون وميتيسكي وماك كولوك.**

Jhon Austin ويمكن إرجاع نشأة التداولية إلى عام 1955 عندما ألقى جون أوستين محاضراته في جامعة هارفارد ضمن برنامج" **محاضرات وليام جايمس**".[36] إلا أنه لم يكن يفكر في اختصاص فرعي للسانيات، وإنما كان هدفه تأسيس اختصاص فلسفي جديد هو فلسفة اللغة، ونجح في ذلك. بيد أن محاضرات" **وليام جايمس**" ستكون كذلك النواة التداولية اللسانية، وستمثل فيها قطب الرحى طوال ثلاثين سنة.(**30 سنة**).[37]

ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال الجهود السابقة له فقد ساهمت هي الأخرى في تحديد بعض ملامح الدرس **Charles Sanders Peirce** التداولي بدءا من الفيلسوف الأمريكي" **شارلز ساندرس بيرس**" حين بين معالمها في مقالين، نشر الأول سنة 1878 بعنوان" **كيف تجعل أفكارك واضحة؟**". والثاني نشره **عام 1905** بعنوان" **ماهي البراغماتية؟؟ What is the pragmatics ?**"[38]""**How to make our ideas clear**

إذ العالم بالنسبة إليه يتم إدراكه بواسطة التفاعل بين الذوات والنشاط السيميائي، وهذا يحصل أساسا بفضل الأدلة.

من خلال مقال له نشره عام **1938 Charles Morris** إضافة إلى قدمه الفيلسوف الأمريكي **شارل موريس** حيث ميز بين مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة، وهي: علم التركيب، وعلم الدلالة، والتداولية التي تعنى حسب موريس بالعلاقات بين العلامات ومستعمليها.[39]

كما لا يمكن إغفال ما أسهم به عالم النفس الألماني" **كارل بوهلر**" حيث قدم نقدا لاذعا لما قام به سوسير من اهتمام بالبنية اللغوية معتبرا إياه تحليلا تم بواسطة ساطور جزار، واقترح صيغة تداولية باهتمامه بالفعل اللغوي. فهو يناشد لسانيات ديناميكية غير سكونية من أجل لسانيات النشاط اللغوي. وفي نظره تنصرف مهمة عالم اللسانيات إلى دراسة الاستعمال اللغوي البشري الخاص للدليل.[40]

خامسا: أوستين وجهوده في الدرس التداولي:(نظرية الأفعال الكلامية)

" أصبح مفهوم الفعل الكلامي نواة مركزية في كثير من الأعمال التداولية، **L'acte de parole**" والمؤسس الأول لهذه النظرية الفيلسوف الإنجليزي" أوستين" فهو يرى أن وظيفة اللغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار فحسب، إنما

هي مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صيغة اجتماعية.[41]

فحينما يقول القاضي:" فتحت الجلسة" يكون قد أنجز فعلا اجتماعيا وهو فتح الجلسة، تقول **أوركيوني**" إن الكلام هو بدون شك تبادل للمعلومات، ولكنه أيضا تحقيق لأفعال مسيرة وفق مجموعة من القواعد من شأنها تغيير وضعية المتلقي، وتغيير منظومة معتقداته أو وضعه السلوكي، وينجر عن ذلك أن فهم قول معين يعني التعريف بمحتواه الإخباري، وتوجهه الدلالي، أي قيمته وقوته الكلامية.[42]

وفحوى الفعل الكلامي أنه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري. وفضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي.[43]

وكان الأساس الذي أرساه **أوستين** مفاده أن اللغة تهدف إلى وصف الواقع، فكل الجمل عدا الاستفهامية والأمرية والتعجبية يمكن الحكم عليها بأنها صادقة أو كاذبة.[44] وهذا لا يصدق على اللغة العربية حيث يتسع الأمر إلى ضروب أخرى من الإنشاء مثل: التمني، والترجي والنداء وغيرها.[45]

وأطلق مصطلح **المغالطة الوصفية،** ورأى أنه هناك نوع آخر من العبارات الوظيفية في تركيبها، لكنه لم يصف وقائع العالم ولا يمكن وصفه بصدق ولا كذب، كأن يقول رجل مسلم لامرأته: أنت طالق، أو يقول أوصي بنصف مالي لمرضى السرطان، أو يقول وقد بشر بغلام: سميته يحي. فهذه العبارات وأمثالها لا تصف شيئا من وقائع العالم الخارجي، ولا توصف بالصدق أو الكذب، بل إنك إذا نطقت بواحدة منها أو مثلها لا تنشئ قولا بل تؤدي فعلا فهي أفعال الكلام، أو هي أفعال كلامية.[46]

وانطلاقا من هذه الملاحظة توصل **أوستن** إلى تقسيم الأقوال إلى تقريرية(وصفية) وإنشائية.[47]

النوع الأول:(الأقوال التقريرية): ويتمثل في تلك الأقوال التي تصف حالا معينا لشيء أو لشخص، ويسميها الأفعال التقريرية، وقد سماها العرب بالأساليب الخبرية. وهي أن الكلام إن احتمل الصدق والكذب لذاته. بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب يسمى كلاما خبريا، والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع، وبالكاذب ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع.[48]

النوع الثاني:(الأقوال الإنشائية): فهي لا تصف وتخبر، ولا تمثل ولا هي خاضعة لمعيار التصويب.

إن ميزتها الأساسية تكمن في أن التلفظ بها يساوي تحقيق فعل في الواقع كأن تقول:

1- أعلن الجلسة مفتوحة.

2- أتحداك على صعود الجبل.

3- آمرك بفتح الباب.

لابد أن تتوفر في هذه الأقوال مجموعة من الشروط، فقول القاضي(أعلن الجلسة مفتوحة) ينتج عنه فعل الافتتاح. وهو الوحيد الذي له الحق في ذلك. والمثال الثاني يمثل فعل التحدي، وللتحدي شروط أهمها القدرة على القيام به. أما المثال الثالث فيمثل الأمر، وليتحقق الأمر لابد أن يوجد آمر ومأمور ونسق قانوني يسمح بتحقيق الأمر. وهذه الشروط يسميها فلاسفة إكسفورد بالقواعد التأسيسية.[49]

تقسيم أوستين للأقوال الإنشائية: يميز أوستين بين نوعين من الأقوال الإنشائية:

أ- أقوال صريحة(مباشرة): تكون فيها بنية القول اللغوية شاملة للعناصر الدالة على الإنشاء، وتسمى الأقوال الإنشائية الصريحة، وهي تتحقق بإسناد الفعل الدال على الزمن الحاضر إلى ضمير المتكلم المفرد.

مثال: 1- الفعل" اقرأ" الذي أمر به جبريل الرسول الكريم عليه السلام وهو في غار حراء، إذ يشكل هذا الفعل دعوة للمسلمين للقراءة بجميع معانيها والبحث والغوص في شتى أنواع العلوم والمعارف، وكان لهذا الفعل الكلامي الفضل في إخراج العرب من غياهب الجهل إلى أنوار العلم والمعرفة.

مثال: 2- بالعودة إلى الفقه الإسلامي في ركنه الخاص بالمعاملات هو صياغة للأفعال الكلامية، ومن ذلك مثلا" البيع" الذي يشترط لتحققه وتمامه أفعالا كلامية مباشرة بين البائع والمشتري. كقول البائع مثلا:(بعت) أو(أعطيت) أو(هو لك). وكقول المشتري: (اشتريت) أو(أخذت) أو(رضيت).

ب- أقوال غير المباشرة: فتعرف بكونها غير صريحة ولا مباشرة، وتحقيق هذه الأفعال يتوقف على عوامل معينة من السياق اللغوي والحال أو وضعية التبليغ يسميها أوستن الأفعال الإنشائية الأولية للفعل الإنشائي الصريح، إن الفعل الأولي لـــ: آمرك بغلق الباب

هو أغلق الباب. وأحذرك من مخاطر الطريق هو حذر مخاطر الطريق. والصيغة اللغوية الدالة على هذه الأفعال هي صيغة الأمر.[50]

أو هي الأقوال التي لا تدل صيغتها على ما يدل عليه ظاهرها.

مثال: 1– هو المثال المشهور(هل يمكنك أن تناولني الملح؟) التي ظاهرها استفهام، ولكن دلالتها لا تشير الاستفهام، إنما تشير إلى الطلب.

مثال: 2– يتجلى في ما يسمى(الاستفهام البلاغي)، إذ يكون الاستفهام غير حقيقي إذ لا يتوخى منه صاحبه معرفة ما يجهله، وإنما هو استفهام مجازي يكون المقصود منه معنى من معاني عديدة منها:

1/ التحسر: مثل:(ماذا قدمنا)

2/ التمني: مثل:(كم فكر الواحد أن يكون مصيره الجنة)

3/الرفض: مثل:(لا أعتقد)

4/ النصح: مثل:(ألا تظن).[51]

لقد ظن أوستن في البداية أن هذا التقسيم بسيط، ولكنه اكتشف بعد ذلك أن بعض الجمل الإنشائية غير مستندة لضمير المتكلم في زمن الحال، ولا تتضمن فعلا إنشائيا مثل:(رفعت الجلسة)، وقد قادته هذه الملاحظة إلى التمييز الجديد الذي لا يزال مقبولا إلى يومنا هذا مفاده أن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، وميز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية: العمل القولي والعمل المتضمن في القول، وعمل التأثير في القول.[52]

1– فعل القول أو الفعل اللغوي:" L'acte Locutoire"

ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم، وذات دلالة، ففعل القول يتمثل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة: المستوى الصوتي، المستوى التركيبي والمستوى الدلالي، لكن أوستن يسميها أفعالا، ويصنفها كالآتي:

- **الفعل الصوتي:** وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة بعينها.
- **الفعل التركيبي:** ويؤلف من مفردات طبقا لقواعد لغة معينة.
- **الفعل الدلالي:** وهو توظيف هذه الأفعال حسب معاني وإحالات محددة.

فقولنا مثلا:(**إنها ستمطر**) يمكن أن يفهم معنى الجملة ومع ذلك لا ندري أهي إخبار بأنها ستمطر، أم تحذير من عواقب الخروج في رحلة، أم هي أمر بحمل مظلة، وغير ذلك. إلا بالرجوع إلى قرائن السياق لتحديد قصد المتكلم أو غرضه من الكلام.

2-الفعل المتضمن في القول: L'acte Illocutoire

وهو الفعل الإنجازي الحقيقي، إذ أنه عمل ينجز بقول ما.[53] وهو الذي يدل على عمل، أي العمل الذي ينجم عنه الحديث، والذي يمارس قوة على المتخاطبين.

وهذا الصنف من الأفعال هو المقصود من النظرية كلها، ولذا اقترح أوستن تسمية الوظائف اللسانية الثانوية خلف هذه الأفعال" القوة الإنجازية"، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، تحذير، أمر، وعد. فالفرق بين الفعلين(1) (2) هو أن الثاني قيام بفعل ضمن قول شيء ما، في مقابل الأول الذي هو مجرد قول شيء.[54]

3- الفعل الناتج عن القول: L'acte perlocutoire

وهو الفعل التأثيري حيث يقول **أوستن** عن هذا الفعل لكي ننجز فعل الكلام، ومن ثم الفعل الغرضي(قوة فعل الكلام)، لابد أن ننجز نوعا آخر من الأفعال. فحين نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا أو في العادة حدوث بعض الآثار على مشاعر المخاطب أو أفكاره، أو تصرفاته. كما يستلزم ذلك نتائج قد تؤثر على المتكلم وغيره من الأشخاص الآخرين: وقد يقع أن نتعمد إحداث هذه الآثار أو النتائج عن قصد أو نية أو هدف ما.[55]

ونلخص الفعل الكلامي في الآتي:

الفعل الكلامي الكامل= فعل القول+ الفعل المتضمن في القول+ الفعل الناتج عن القول.

ولتوضيح ذلك نحلل هذا القول:" **إن لم تتعلم سأهجرك**". فإن فعل الكلام هو إنتاج هذه الجملة في حد ذاته. أما الفعل الإنشائي فيتمثل في التهديد أو التحذير، في حين أن الفعل التأثيري يتعلق في هذه الحال باستثارة الخوف أو العدوانية أو التصميم على التعلم.[56]

ويلاحظ أن للفعل الكلامي عند أوستن ثلاثة خصائص هي:

1- إنه فعل دال. 2- إنه فعل إنجازي. 3- إنه فعل تأثيري.[57]

ومن جهة أخرى يقوم كل فعل كلامي على مفهوم مهم جدا هو **القصدية.** إذ يشترط **أوستن** عامل القصد والمقصود بذلك أن الفعل الذي بصدر عن شخص يرفض في قرارة نفسه دلالته يعتبر فعلا غير متحقق، فإذا قال شخص معزيا شخصا آخر:" إنا لله

وإنا إليه راجعون" وهو لا يشعر بأي أسف نحو ذلك الشخص، فلا يكون فعل التعزية قد تحقق، لأن المتكلم قد يقصد أشياء أخرى وراء تلفظه بصيغة التعزية.[58]

– تصنيف أوستن أفعال الكلام من حيث دلالتها:

قسم **أوستن** أفعال الكلام من حيث دلالتها إلى مجموعات وظيفية، لأنها كثيرة ويستحيل حصرها. وهي:

1– أ/ الأفعال الدالة على الحكم Actes verdictifs

وهي الأفعال التي تبت في بعض القضايا التي تتركز في سلطة معترف بها رسميا أو سلطة أخلاقية، ولا يشترط أن تكون إلزامية. فهي تدل على التعميم أو التقويم أو الملاحظة، وتشمل على سبيل المثال أفعال: التبرئة والحكم والتقدير والتحليل وإصدار مرسوم. وقد شبه **أوستين** فعل الحكم بالفعل القانوني المختلف عن الفعل التشريعي والتنفيذي الذي يدخل ضمن مجموعة أفعال الممارسة.[59]

ب/ التمثيل للأفعال الدالة على الحكم من خلال بعض البنى اللغوية الواردة في الصحف:

(راجيا منكم....)،(أتشرف...)،(أعتذر عن...)،(يشرفني...). فالمتكلم في هذه الأسئلة السابقة يأمر بأشياء لكن باحترام وتقدير للمتلقي.

2– أ/ أفعال الممارسة" Actes exercitifis"

هي الأفعال التي تجلي ممارسة الحق، ولها القوة في فرض واقع جديد مثل الانتخاب، التعيين الرسمي، الاستشارة، وهو تحكيم أكثر منه تقدير، **و**قرار أكثر منه حكم.[60]

ب/ التمثيل لأفعال الممارسة من خلال بعض البنى اللغوية الواردة في الصحف:

1– الإعلان:(وأعلنت)(بلاغ)(أعلنت مصادر)(أعلن رئيس النادي الإفريقي...) (أفادت).

2– الإعلام:(تعلم مصادر).

3– أ/ أفعال الوعد Actes promessifs

هي أفعال الكلام التي تؤسس لدى المتكلم إلزامية القيام بعمل معترف به من قبل المخاطب. إن المتكلم يتفوه بكلام يؤسس به وجوب القيام بمحتوى قوله، ويحمل المخاطب على الاعتراف بهذه الإلزامية مثل: القسم، الرهان، التعهد، الضمان.[61]

ب/ التمثيل لأفعال السلوك من خلال بعض البنى اللغوية الواردة في الصحف:

1- **أفعال الوعد:**(وعد....)،(سنكون بالمرصاد...).

2- **أفعال التعهد:**(تتعهد...)،(أتعهد بشرفي....)،(يلتزم....).

3- **أفعال القسم:**(أقسم...)،(لعمري...).

5- أ/ أفعال العرض: Actes expositifs

وهي أفعال تدخل في علاقة ما يقوله المتكلم عند الحديث عن طريق الحجاج مثل: الإثبات والنفي والوصف والتعريف والتأويل والتوضيح.(62)

ب/ التمثيل لأفعال العرض من خلال بعض البنى اللغوية الواردة في الصحف:

1- **الإثبات:** وهو الأكثر ورودا في الخطاب الصحفي. ومن أمثلة ذلك:

(توقع أن)(فعلا نحن)(تتمثل في)(حرص على).

2- **النهي:**(لا تسعى)

3- **النداء:**(يا أخي)

4- **التأكيد:**(وقد رأينا)(أكد).

5- **النفي:**(نفى....)(لا نستغرب).

قائمة المراجع:

(1)- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1997، المجلد: 11، مادة: دول، ص: 252- 253.

(2)- Debois et al(1994) Dictionnaire de linguistique et des sciences du language, Libraire la rousse, p: 375.

(3)- Stephen. c. Levenson, pragmatics, Cambridge, university press, p: 25.

(4)- Petit la rousse, libraire, la rousse, paris, Edition 1980, p: 734.

(5)- ومن بينهم أوستين وسيرل وستراوس وجرايس.

(6)- طه عبد الرحمان: أستاذ المنطق وفلسفة اللغة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، أول من استعمل المصطلح العربي التداولية أو التداوليات سنة 1970، ولقي هذا المصطلح بعد ذلك قبولا واستحسانا من قبل الدارسين بعده.

(7)– طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط: 2، 2005، ص: 244.

(8)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 2005، ص: 16.

(9)– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص: 11– 12.

(10)–La pragmatique, Encyclopédia Universsalis, 1985, P: 15.

(11)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 16.

(12)– أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995، ص: 19.

(13)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 16.

(14)– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 52.

(15)– Dictionnaire de linguistique, p: 38.

(16)– فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، ط1، 1987. ص: 8.

(17)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 16.

(18)– المرجع نفسه، ص: 24.

(19)– ينظر: آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط1، 2003، ص: 54– 55.

(20)– المرجع نفسه، ص: 27– 28.

(21)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 36– 37.

(22)– ينظر: حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم الأدب العربي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2006، ص: 45.

(23)– ينظر: قويدر شنان، التداولية في الفكر الأنجلوساكسوني، المنشأ الفلسفي والمآل اللساني، ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، الجزائر، العدد: 17، 2006، ص: 22.

(24)- مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص: 27- 28.

(25)- المرجع نفسه، ص: 28.

(26)- المرجع نفسه، ص: 29.

(27)- ينظر: حفناوي بعلي، التداولية البراغماتية الجديدة، خطاب ما بعد الحداثة، ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد: 17، 2006، ص: 54.

(28)- قويدر شنان، التداولية في الفكر الأنجلوساكسوني، ص: 22.

(29)- هربرت بركلي، مقدمة في علم الدلالة الألسني، تر: قاسم مقداد، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ط1، 1990، ص: 107- 108.

(30)- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 62.

(31)- المرجع نفسه، ص: 84.

(32)- ينظر: قويدر شنان، التداولية في الفكر الأنجلوساكسوني، ص: 22.

(33)- ينظر: الطاهر لوصيف، التداولية اللسانية، ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد: 17، جانفي 2006، ص: 76.

(34)- جون مارك فيري، فلسفة التواصل، تر: عمر مهيبل، الدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان ومنشورات الاختلاف الجزائر والمركز الثقافي العربي، الرباط- المغرب، ط1، 2006، ص: 13.

(35)- Dominique Maingueneau, Pragmatique pour le discours littérataire, Nathan, paris 2001, p:1.

(36)- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 28.

(37)- المرجع نفسه، ص: 29.

(38)- ينظر: حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية، ص: 13.

(39)- آن روبول وجاك موشلار، مرجع سابق، ص: 29.

(40)- ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

(41)- ينظر: عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 2003، ص: 155.

(42)– C.K Orécchion(1981) Enonciation de la subjectivité dans language, ARMAND, cobin, paris, p:185.

(43)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 41– 42.

(44)– آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 29– 30.

(45)– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 43.

(46)– المرجع نفسه، ص: ن.

(47)– آن روبول وجاك موشلار، مرجع سابق، ص: 31.

(48)– عبد السلام هارون(1981)، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: 13.

(49)– F.Récanati(1979): OP, CIT, p: 100

(50)– J.L Austin: quand dire c'est faire, p: 153- 166.

(51)– عمر بلخير ونوارة بوعياد، تصنيف أفعال الكلام في الخطاب الصحافي الجزائري المكتوب باللغة العربية، مجلة الأثر، العدد: 13، مارس 2012.

(52)– آن روبول وجاك موشلار، مرجع سابق، ص: 31.

(53)– مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص: 41– 42.

(54)– المرجع نفسه، ص: 42– 43.

(55)– المرجع نفسه: ص: ن.

(56)– ينظر: عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص: 158.

(57)– مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص: 44.

(58)– ينظر: عمر بلخير، مرجع سابق، ص: 158.

(59)– J L Austin: quand dire c'est faire, p: 166.

(60)– المرجع نفسه، ص: ن.

(61)– المرجع نفسه، ص: ن.

(62)– المرجع نفسه، ص: ن.